التوجهات الداخلية للحكومات الإسرائيلية (1948 - 1956م)

عماد جميل غملوش*

انتهت الحرب العالمية الأولى (1918)، وسقطت الامبراطورية العثمانية (1922) وسقط معها السلاطين، وسقط فكر السلطان عبد الحميد الثاني (1842 - 1918) وصموده الذي كان ندًّا للأطماع اليهودية في فلسطين، ولأن اليهود ما استكانوا في محاولاتهم لاحتلال الأراضي الفلسطينية، ولأن التاريخ والجغرافيا في المنطقة العربية وقعا في اشكالية الأرض وملكيتها وتاريخها وشعبها الأصلي، ولأن الجدار المنيع قد هوى وتغير أصحاب القوى والنفوذ، جاء من يضع اليهود في قلب العالم العربي، وجاء من يزوّر التاريخ ويبدأ ادعاءات الملكية وارتباط الدين بالأرض والأنبياء، جاء من ينصر الظالم اليهودي ويقتل المظلوم الفلسطيني، ويخرب البيوت ويحرق البساتين ويهجر الناس، ظهر من ادعى الدولة والمؤسسات وهو ليس سوى عصابة تحت اسم جمعيات ومؤسسات.

من هنا كان لا بدّ من دراسة هذا العدو الإسرائيلي الغاصب للأرض ودراسة حقيقة مؤسساته واظهارها التي بني عليها الكيان اليهودي المحتل.

كانت توجهات الشخصيات الصهيونية ومن أبرزها "بن غوريون" منصبّة على محاولة التحكم بكل المحاور السلطوية، وذلك قبل إعلان ما يسمّى "دولة إسرائيل"، وتركيزها في يد الحكومة حصرًا، وإعادة ترتيب المؤسسات الصهيونية التي أسست الدولة بهدف سيطرة الحكومة عليها، وبالتالي سيطرة الحكومة على القطاعات السيادية في الدولة.

من جانب آخر، فرضت الحكومة الهوية اليهودية كهوية قوية جامعة على المجتمع الصهيوني عبر عدة قوانين وإجراءات لتسهيل عملية الاحتلال الإسرائيلي على حساب صاحب الحق والأرض الفلسطيني.

- بسط النفوذ والتحكم بالمؤسسات

كان هدف بن غوريون وغيره هو تسخير موارد القوة في المؤسسات الصهيونية لدعم الدولة الناشئة، باعتبار هذه الدولة هي مركز القوة والهدف النهائي للعمل الصهيوني. ومع أن تحويل مؤسسات اليشوف والحركة الصهيونية إلى مؤسسات "دولة"، إلا أنها ظلت تمارس أعمالها، خاصة تلك المتعلقة بالاستيطان، وعملية إقصاء العرب حتى الذين بقوا في حدود "دولة إسرائيل". فالمؤسسات الاستعمارية ظلت في أوج نشاطها حتى بعد قيام ما يسمّى "إسرائيل"، وبقيت تؤدي أدوارها المقتصرة على خدمة اليهود عبر التجاهل

التام للسكان العرب، وكان من أهم هذه المؤسسات: الوكالة اليهودية، والكيرن كايميت، وأيضًا الهستدروت[1]، وظل الكيبوتس – بالرغم من كونه لا يمثل مؤسسة سياسية – يحظى بمكانة مهمة في الحياة "الإسرائيلية" العامة، فعلى مدار العشرين عامًا الأولى بعد إنشاء "الدولة"، كان الكيبوتس هو المؤسسة الأكثر احترامًا في "إسرائيل" بعد الجيش[2].

وفي ما يلي تفصيل عن كل مؤسسة صهيونية ساهمت في دعم "الدولة" وإنشائها:

1- الوكالة اليهودية:

وقع خلاف بين الوكالة والحكومة آنذاك حول صلاحيات وسلطات الوكالة، وذلك في فترة رئاسة بن غوريون للحكومة الذي كان يرى أن صلاحية الوكالة قد انتهت بعد قيام الدولة، وإن لم ينف إمكانية أن تقدم الوكالة خدمات سياسية ومالية وبشرية "لإسرائيل"، شريطة أن تكون بإشراف "للدولة" وتعمل تحت سيطرتها، كما كان بن غوريون يرى التشديد على مركزية "إسرائيل"، وأن يتمحور العمل الصهيوني حولها[3].

تركت الوكالة اليهودية بعد قيام "إسرائيل" بعض مهامها للدولة الجديدة، وتم تنظيم العلاقة بشكل رسمي بين "دولة إسرائيل" والوكالة عن طريق إصدار الكنيست لقانون عام 1952، حدد من خلاله وضع الوكالة اليهودية، باعتبارها "وكالة مفوضة تابعة للدولة يقتصر نشاطها داخل "إسرائيل" على: الاستيطان، واستيعاب المهاجرين، وتنسيق نشاطات الهيئات والمؤسسات اليهودية التي تعمل في "إسرائيل""، كما ترك القانون للوكالة اليهودية النشاطات المتعلقة بحماية ورعاية وتجميع اليهود[4].

في العام 1954 تم توقيع ميثاق بين الحكومة "الإسرائيلية" والوكالة اليهودية، حدد مهام الوكالة بشكل أكثر تفصيلًا، وقد شملت إلى جانب ما سبق ذكره المهام التالية: الحصول على الأراضي، وتحسينها بواسطة مؤسستي المنظمة الصهيونية والنداء الإسرائيلي الموحد/ الصندوق التأسيسي اليهودي، والمشاركة في إقامة وتوسيع مشاريع التطوير في "إسرائيل"، وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة، ومساعدة المشاريع الثقافية ومؤسسات التعليم العالي، وتعبئة الموارد وجميع الأموال لتمويل هذه الأعمال[5].

2- الصندوق القومي لليهود:

أدخل الكنيست اليهودي في بدايات 1954، بعض الإجراءات والقوانين الرئيسة لأنشطة الصندوق، فحدد نشاطه في المنطقة الخاضعة لقوانين "إسرائيل"، كما عدّل مهمات الصندوق من شراء الأراضي إلى استصلاحها، ومساعدة المهاجرين، وتأمين الخدمات اللازمة لهم، بالإضافة إلى المساهمة في بناء قرى الناحال بالتنسيق مع الجيش، ودعم التعليم الصهيوني داخل "إسرائيل" وخارجها[6].

3- الهستدروت:

حدثت تغييرات كبيرة في طبيعة وسلوك عمل الهستدروت مع قيام "الدولة"، فتم نقل عدد من المهمات والمؤسسات التي كانت

تعمل ضمن إطار الهستدروت، مثل: الوظائف، والمؤسسات التعليمية، ومكاتب العمل، وظلت الهستدروت تمارس وظيفة استيعاب الهجرات الكبيرة التي تدفقت لـ"إسرائيل" في السنوات الأولى لإقامة "الدولة"، وظلت الحكومة تنظر إلى الهستدروت كأداة مهمة تساعدها في تطبيق سياستها، لكن الوزارات الحكومية لم تكن تسمح للهستدروت بزيادة دوره، وإنما عملت على تحديده لصالح "الدولة"(7).

واستمر الهستدروت في القيام بدوره في تقديم الخدمات الطبية لعموم السكان، كما تم منح الهستدروت موارد حكومية كبيرة، عن طريق مؤسسات "الدولة"؛ لدعم القوة الاقتصادية لمجتمع العمّال والاستيطان(8).

واستمر الهستدروت بعد إقامة "إسرائيل" سياسته في التمييز ضد العرب؛ لأن قيادة الماباي التي تسيطر على الهستدروت كانت تؤمن أنه لا يمكن دمج العمّال اليهود والعرب في تنظيم واحد، بل إقامة تنظيم خاص بالعمّال العرب تحت رعاية الهستدروت، لذا أنشأ ما سمّاه "مؤتمر العمّال العرب" الذي استمر نشاطه حتى العام 1952، لكن لم يسمح للعرب بالحصول على خدمات العمل الهستدروتية، وحتى الخدمات الصحيّة التي يقدمها، واستمر الأمر حتى العام 1954، عندما منح الهستدروت العمّال العرب كل الحقوق ما عدا حق التصويت لمؤسسات الهستدروت، بدعوى أنهم لا يملكون التجارب والمهارات الكافية خاصة في الشؤون السياسية(9).

- التوجهات الحكومية في التحكم في القطاعات السيادية (1948-1956)

1- أمنيًّا وعسكريًّا:

كان لبن غوريون سلطة مطلقة نسبيًّا على مرؤوسيه، مرتكزًا بذلك على رجاله في المؤسسة العسكرية، التي نظمها وأرسى دعائمها وفقًا لتصوراته. وسعى بن غوريون لتوحيد كل التشكيلات العسكرية الصهيونية ضمن جيش "الدولة"، وبذل جهودًا كبيرة في هذا الاتجاه، وكان من هذه الخطوة التي اتخذها ضمن المؤسسة السياسية إصدار مرسوم إنشاء "جيش الدفاع".

احتوى المرسوم إنشاء جيش لـ"دولة إسرائيل" مكونًا من جيوش بريّة وبحريّة وجويّة، وحقّ الحكومة في تحديد السن الواجب للتجنيد في حالة الطوارئ، وأن يقسم المجندون يمين الولاء لـ"دولة إسرائيل" ودستورها، ونصّ القانون صراحة على حظر إنشاء أية قوة مسلحة غير الجيش "الإسرائيلي"، وفوّض المرسوم وزير الدفاع بتنفيذ هذا الأمر، ولتعزيز نصّ المرسوم على أن كل عمل يجري بمقتضى تعليمات الأمر يعدّ قانونًا، وإن كان متناقضًا مع تعليمات القانون الحاضر(10).

ولا يخلو قرار بن غوريون بحلّ كل المنظمات العسكرية، وجعلها تحت مظلة "الدولة" من مخاطرة بوقوع صدام مسلح (حرب أهلية)، ولعل قرار مناحيم بيغن بعد الصدام مع الجيش "الإسرائيلي" الوليد بعد قضية السفينة ألتاينا في منع وقوع مثل هذا الصدام(11).

وكانت خطوات بن غوريون لفرض نفوذه على الجيش كالتالي:

- تركيز كل المهمات الأمنية التي كانت تديرها أجهزة سياسية عسكرية مستقلة في يده، بما فيها قرار الحرب، باعتباره وزيرًا للدفاع، وترك لرئيس الأركان صلاحيات في الشؤون العسكرية الثانوية.

- أحدث منصبًا موازيًا لرئيس الأركان في وزارة الدفاع، وهو منصب "مدير عام وزارة الدفاع، صلاحياته كبيرة نسبيًا في أعمال التسليح والإمداد، وهذا المنصب يتبع مباشرة وزير الدفاع"[12].

مارس بن غوريون السلطة على مؤسسة "الدفاع" بتحمله مسؤولية اتخاذ القرار النهائي في أمور السياسة الخارجية المتعلقة بالحرب أو السلم، وبسلطته في تعيين كبار الضباط في الجيش وترفيعهم، وفي هذا المجال تصرف كقائد أعلى للجيش أكثر منه وزيرًا "للدفاع"[13]. تلك الدكتاتورية العسكرية التي تبناها بن غوريون، كانت تتعارض كليًّا مع توجهات الأحزاب السياسية التي طالبت بالشراكة والتعاون في الشأن العسكري والأمني، كما أضعفت خطوات بن غوريون نفوذ الأحزاب العمّالية واليمينية في كل ما له علاقة بالقرار العسكري والأمني[14]، حتى أن بن غوريون كان يعمل على تقوية الجيش وهيئة الأركان العامة في مقابل وزارة "الدفاع" ومبناها الإداري[15].

وفي آب (أغسطس) 1949، ومن أجل زيادة نفوذه وسيطرته أمنيًّا، قام بن غوريون بإحداث قسم التخطيط الحضري، واتبعه مباشرة لمكتبه، وتبنّى رؤية الجيش بضرورة إسكان أكبر عدد ممكن في المناطق الحدودية[16].

وفي ما يتعلق بالسلاح النووي، كان بن غوريون مهيمنًا على هذا الملف من موقعه في وزارة الدفاع.

في بداية إعلان قيام "دولة إسرائيل"، اتضح أن هناك رؤيتين في القيادة العسكرية: الأولى مثلها بن غوريون الذي كان يرى أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة، وأن "إسرائيل" صغيرة ومعزولة، لذلك عليها أن تمتلك قوة بإمكانات علمية متفوقة، بينما مثل الطريقة الثانية يغال ألون[17] الذي كان يعارض البرنامج النووي "الإسرائيلي" معارضة شديدة، وبحكم الثقل السياسي لبن غوريون، فإن توجهاته هي التي تم اعتمادها[18]، ليصبح المحرك الأساس للمشروع النووي في "إسرائيل" ثلاثة أشخاص، هم: رئيس الحكومة دافيد بن غوريون، وأرنست دافيد برغمان، وهو عالم كيمياء كان يعمل مستشارًا لبن غوريون في القضايا النووية لسنوات طويلة، وشمعون بيرس[19]، والأخير أحد رجال بن غوريون المقربين.

اتخذت الحكومة قرارًا في 13 حزيران (يونيو) العام 1952 بإحداث مؤسسة الطاقة الذرية، تحت صلاحيات وزارة الدفاع، وزودت بميزانية مستقلة، ومختبرات خاصة، وترأسها الدكتور أرنست دافيد بيرغمان"[20]، وأوكلت المسؤولية عن مؤسسة الطاقة الذرية لوزارة الدفاع لعدة أسباب، أهمها: كون بن غوريون رئيسًا

للوزراء ووزيرًا للدفاع، وهو من وقف خلف تلك المؤسسة[21]، وكان بن غوريون نفسه يشرف على المؤسسة، ويساعده في ذلك شمعون بيرس أحد أكبر المقربين منه في وزارة "الدفاع" [22].

عمليًا، لم يُفصح عن أهداف هذه المؤسسة، وهي العمل لإنتاج السلاح النووي، وقد كانت كل خطوات "إسرائيل" النووية تغلف بأهداف مدنية.

فبن غوريون الذي كان يتخذ القرارات المهمة خارج المؤسسات الرسمية، ويكتفي بعرضها عليها عند الضرورة، حرصًا على سرية أكبر في المشروع النووي، ولم تعرض على المؤسسات الحكومية، فكان يريد أن يمضي بالمشروع النووي حتى يحقق أهدافه دون إثارة معارضة داخلية، إلى درجة أن بن غوريون والمجموعة القليلة القائمة على المشروع النووي لم يكتبوا أهداف المشروع على الورق[23].

أما أمنيًّا، فدمج بن غوريون جميع المؤسسات في منظومة واحدة تتبع له شخصيًّا واستغرقت هذه العملية سنوات عدة.

ففي نيسان (أبريل) 1949 أحدث بن غوريون لجنة التنسيق العليا لأجهزة المخابرات والأمن برئاسة روبين شيلوح، وهو المقرب لبن غوريون، وفي كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه شكل بن غوريون المؤسسة المركزية للتنسيق بين أجهزة الاستخبارات والأمن، وكان الهدف من تشكيلها رغبته في السيطرة المركزية على الجهات الاستخبارية[24]، وفي الرسالة التي بعثها بن غوريون في 13 كانون أول (ديسمبر) 1949 إلى وزير الخارجية شاريت، جاء فيها: "سوف يعمل روبين شيلوح بأمرتي وبناءً على تعليماتي ويفيدني باستمرار أعماله"[25].

استمر بن غوريون في جهوده بعد ذلك لتركيز مسؤولية الأجهزة الاستخبارية تحت مسؤوليته، ففي صيف العام 1950 أخرج الشاباك من التبعية لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش، إلى تبعية وزارة "الدفاع"، وكانت الحجة ادعاء الشاباك أن الجيش يظلمه في تخصيص الموارد[26].

دعا بن غوريون في 2 آذار (مارس) عام 1951، قادة أجهزة الاستخبارات الخمسة إلى مكتبه، وأخبرهم بأنه ينوي تكليف مهمة نشاطات جمع المعلومات والاستخبارات الخارجية لـ"إسرائيل" لوكالة جديدة[27]، وبعدها تحولت المؤسسة المركزية لتجميع خدمات الاستخبارات والأمن إلى هيئة مستقلة بذاتها، وتم إخراجها من سيطرة وزارة الخارجية، ونقلت إلى مكتب رئيس الوزراء، وأصبحت تابعة لرئيس الحكومة بصورة مباشرة[28].

شكت وحدات الاستخبارات المختلفة من حالة عدم الاستقرار، حتى العام 1953، حيث أصدر بن غوريون أول قرار رسمي يقضي بإعادة تنظيمها، إضافة إلى لجنة تضم جميع وحداته، وجاء ذلك من حرص بن غوريون على التنسيق والوحدة بين الأجهزة المخابراتية المختلفة، وتم تعيين أيسر هرائيل (أيسر الصغير) رئيسًا للموساد مع احتفاظه برئاسة الشين بيت[29].

2- في قطاع التعليم:

بالتزامن مع قيام "دولة إسرائيل" كانت هناك ثلاثة تيارات نشطة في المجال التربوي والتعليمي؛ وهي: التيار الديني، ويتبع للصهيونية الدينية (حزبي همزراحي وهبوعيل همزراحي)، والتيار العمالي: ويتبع للتوجه العمالي، وعلى رأسها حزب الماباي، والتيار العام: ويتبع حزب الصهيونيين العموميين[30].

كان من أوائل الأعمال التي قامت بها "الدولة" هو فرض قانون التعليم الإجباري العام 1949 الذي كان من القضايا المستعجلة، لأن هجرة اليهود ازدادت إلى أكثر من خمسة أضعاف مما كانت عليه قبل عام 1948م، وكان على "إسرائيل" أن تستوعب هذه الأعداد بلغاتها وتقاليدها المتباينة والمتضاربة في معظم الأحيان، فقد نظر إلى هذا القانون على أنه قانون استراتيجي لحماية التجمع الجديد من الانحلال والانقسام، لما يقدمه من فرص لتعليم الجميع باللغة العبرية والتقاليد اليهودية. ولإكمال هذه الأهداف تم الإسراع بتشكيل وزارة التربية والتعليم العام 1949، وكان أول وزير لها زلمان شازار [31] الذي أصبح رئيسًا لـ"إسرائيل" في ما بعد[32]، وظل هذا القانون معترفًا بالارتباطات الحزبية للتيارات التعليمية، وأتاح للأهالي اختيار التيار التربوي الذي ينتسب إليه أبناؤهم، لكن بعد أن مسّت المشكلة التربوية باستقرار السلطة، سعت الحكومة إلى إقرار قانون التعليم الذي تمت المصادقة عليه العام 1953[33].

ركّز قانون التعليم على توحيد كافة تيارات التعليم التي شُكلت داخل التجمع الصهيوني حينذاك في نمطين من التعليم: التعليم الرسمي، والتعليم الرسمي الديني، وعلى أساس أهداف هذا القانون تم إعداد المناهج والكتب المدرسية لأول مرة ما بين 1954 و1956، أما البند الذي حدد أهداف التعليم الرسمي وفق هذا القانون فكان البند الذي نصّ على ما يلي: "إن هدف التعليم الأساسي في الدولة التعليم على قيم حضارة "إسرائيل" مناهج العلم على حب الوطن والإخلاص للدولة ولشعب "إسرائيل""[34].

قامت وزارة التربية والتعليم في العام 1953م بتصفية الأنظمة التعليمية الموازية للنظام العام، وسحبت اعترافها بمدارس دينية كثيرة وبمدارس الأحزاب الدينية والسياسية، إلا انها أعطت الآباء الخيار بإرسال أبنائهم إما إلى التعليم العام الحكومي أو التعليم الديني الحكومي، فقد حصرت "الدولة" في وزارة التربية مهمة التعليم العام والتعليم الديني، وجعلتهما منفصلين إداريًّا وتعليميًّا، وقد شذت عن هذه القاعدة أغودات يسرائيل التي رفضت الدخول تحت مظلة الوزارة، وسُميت "مدارس غير رسمية معادلة"[35]. وقد جاء على لسان وزير التعليم في حينه، وهو يعرض قانون التعليم الرسمي أمام الكنيست للمصادقة عليه في 22 حزيران (يونيو) 1954: "أن التعليم الرسمي يعني جعل مسؤولية التعليم من شأن الدولة مسؤولية كاملة، وغير متنازع عليها ولا تتقاسمها مع

أي طرف... لا تستطيع الدولة أن تتنازل، ولا هي مخولة أن تتنازل عن مسؤوليتها الكاملة أمام الأهداف الأساسية للتعليم"[36]، ولتأكيد هيمنة "الدولة" على مجال التعليم حظر القانون القيام بأية نشاطات حزبية في نطاق المدرسة[37].

ولضمان الصبغة اليهودية للدولة، كان من الضروري اجتثاث حضارة الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم، وكشفت جلسات لجنة المعارف في الكنيست في 28 كانون الأول (ديسمبر) 1949 هذا التوجه، فقد قال وزير المعارف إنه "بالنسبة إلى التعليم العربي، يجب منح العرب تعليمًا يكونون من خلاله موالين للدولة"[38].

ولم ينس بن غوريون تأكيد هيمنة "الدولة" والحكومة على نشاطات التعليم العالي، خاصة أن عددًا من مؤسسات التعليم العالي كانت موجودة مع إعلان قيام "دولة إسرائيل".

أحدث بن غوريون لجنة لصياغة قانون مجلس التعليم العالي في العام 1950، يرأسها قائد هيئة الأركان الأول للجيش "يعقوب دوري"[39] الذي كان يشغل حين التعيين منصب رئيس قسم العلوم في مكتب رئيس الحكومة. وحددت الحكومات توجهات لهذه اللجنة منها تبعية التعليم العالي لضرورات بناء "الدولة" وأمنها، وأن تتبع مؤسسات التعليم العالي "للدولة"، ويكشف كتاب تكليف هذه اللجنة أن المراد إخضاع هذا المجال لعملية بناء "الدولة"، وتأثرت اللجنة بالتوجه الصارم لرئيسها الذي تعامل كقائد جيش لا كأكاديمي، حيث أوضح لأعضائها أن التزام اللجنة بتلبية احتياجات "الدولة" وتوقعات الحكومة هو التزام مركزي، بينما التزامها بمؤسسات التعليم العالي ثانوي[40].

أما في ما يخصّ البحث العلمي، فقد قامت "الحكومة" في كانون الثاني (يناير) العام 1949، – أي بعد أقل من عام من قيام "الدولة" – بإحياء المجلس العلمي الذي كان نشطًا أثناء فترة الانتداب، وترأسه ابن غوريون شخصيًا، وقد حدد دور هذا المجلس في "تنظيم وتنسيق البحث في العلوم الطبيعية والتكنولوجية، وتشجيع وتبني البحث العلمي الذي يساعد على تطوير وتقديم الأنشطة الصناعية والزراعية، واكتشاف الثروات الطبيعية في "الدولة" وتحسين ظروف "المواطنين" الصحيّة والاجتماعية"[41].

3- في قطاع الاقتصاد:

أنشأت "الدولة الإسرائيلية" الناشئة نظامًا اقتصاديًا بشكل مركزي، فالسلطة المركزية هي من تقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية بصورة مباشرة، وهي تسيطر على أكثر من 94% من الأراضي، وجميع الثروات الطبيعية[42].

بقيت "دولة إسرائيل" من دون بنك مركزي حتى العام 1954، وكانت وزارة المالية هي التي تقوم بمهام اختصاصات البنك المركزي، مثل: تحديد نسبة السيولة التي حددتها وزارة المالية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1950 أن تكون 45%، وفي نيسان (أبريل) 1951 رفعتها إلى 50%، كانت الحكومة تحدد أسعار كثير من السلع

خلال هذه الفترة[43]، وفي الرابع والعشرين من آب (أغسطس) 1954 أقرّ الكنيست القانون الخاص بإنشاء أول بنك مركزي في "إسرائيل"، وفي الثالث من أيلول (سبتمبر) من العام نفسه أصبح ساري المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية[44].

صاغت "الحكومة الإسرائيلية" توجهًا اقتصاديًّا يخدم أهدافها التوسعية والتشجيع على الهجرة والاستيطان، فقد سيطرت "الدولة" على المرافق الرئيسة، وركزت مساعدتها على القطاع الزراعي، وكان الهدف من تشجيع الزراعة العمل على استيعاب العدد الكبير من المهاجرين القادمين إلى "إسرائيل"، كما تتناسب مع سياسة استيلاء "الدولة" على الأراضي العربية الفلسطينية، ولم تبال "الدولة" بما يمكن أن تخسره اقتصاديًّا جراء هذه السياسة[45]، وسلكت نظام التقشف الاقتصادي في السنوات الأولى لقيام "إسرائيل"، فقدت حددت "الدولة" تخصيص حصص من عدة منتجات ضرورية حسب نقاط وزعت بكميات متساوية من "الحكومة" على جميع السكان، ثم شمل هذا التخصيص جميع المجالات الاقتصادية، وبذلك تدخلت "الدولة" بشكل سافر في كل الأجهزة الاقتصادية، حيث كانت العديد من التعليمات والأنظمة تقيد الفرد بكل خطوة يخطوها[46].

4- في قطاع الإعلام:

هي فكرة تعود إلى ما قبل قيام "إسرائيل"، ففي الفترة ما بين قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 وحتى قيام "إسرائيل"، اتفق محررو الصحف الصهيونية على فرض رقابة على نشر معلومات أمنية في الصحافة؛ وذلك بناءً على طلب القيادة "القطرية" للتشكيلات العسكرية الصهيونية[47].

ومع قيام "دولة إسرائيل" في العام 1948، استمرت هذه الرقابة، وأسندت لدائرة تابعة للاستخبارات العسكرية، وهي تتبع لضابط برتبة عميد، ولها قدرة إلزام كبيرة على ما هو مسموح بنشره[48]، ومسؤولية وحدة الرقابة هي منع نشر أية مادة ترى أنها من الممكن أن تضرّ "بأمن "الدولة" وسلامة الجمهور والنظام العام، مكتوبة كانت المادة أو مطبوعة"[49].

في 20 أيار (مايو) 1949 قررت لجنة مؤلفة من محرري الصحف اليومية وممثلين عن الجيش (الإسرائيلي) و"لجنة المحررين"، إلزام جميع الصحافيين بعرض المواد المتعلقة بالشؤون العسكرية على الرقابة قبل نشرها، وتم هذا الاتفاق عن طيب خاطر من الصحافيين لخوفهم من نشر مواد يمكن أن تضر بالمصالح الصهيونية أوقات الحرب، وحسب الاتفاق أقيمت لجنة ثلاثية مكوّنة من مندوب من الجيش، ومندوب من الصحافة، ومندوب عن الجمهور، ينتخب من الطرفين، ويُعين رئيسًا للجنة[50].

عقد في العام 1951 اتفاق ثانٍ يحدد صلاحية رئيس أركان الجيش في ما يتعلق بقرارات اللجنة الثلاثية، وتضمن الاتفاق أن رئيس الأركان يتبنّى قرار اللجنة الثلاثية إذا اتخذ بالإجماع، وفي المقابل تتخلى الصحف عن التوجه إلى المحكمة في حال وجود اختلاف وجهات النظر[51].

5- في القطاع الديني:

منذ بدايات "الدولة" كان الإصرار في السيطرة دينيًّا، عبر دمج المؤسسات والهيئات الدينية في مؤسسات "الدولة".

من هنا، أُحدثت وزارة للشؤون الدينية في بدايات قيام "الدولة الإسرائيلية"، وبذلك حُوِّلت صلاحيات الحكومة الانتدابية الدينية إلى تلك الوزارة، ومن صلاحيات هذه الوزارة الإشراف الإداري على الحاخامية الرئيسة، والمحاكم الحاخامية والمجلس واللجان الدينية، وتعين وإقالة الحاخامات المحليين، ولهذه الوزارة صلاحيات تتعلق بتطبيق شرعية الطعام (الكاشير) في المطاعم والفنادق والمؤسسات العامة، ولها صلاحيات جزئية على المدارس الدينية (اليشوفوت)، وهي تشرف أيضًا على الكنس، وتنظم عملية دفن الموتى[52].

6- التوجه الحكومي في تعميم الهوية اليهودية:

هدفت الحكومة "الإسرائيلية" مبكرًا إلى تثبيت الهوية اليهودية الصهيونية وأحدثت تبعًا لذلك عدة إجراءات قانونية لتأكيد هذه الهوية اليهودية.

وقد صاغت الحكومة المؤقتة قانونًا يحدد أيام العطل الأسبوعية بيوم السبت، وأن الاعياد "الإسرائيلية" هي الأعياد اليهودية (رأس السنة اليهودية، ويوم كبور، واليوم الأول والثامن من عيد المظال، واليوم الأول والسابع لعيد الفصح، وعيد شيوعوت "العنصرة")[53]، وجاء الاهتمام المبكر لتحديد الأعياد والنص عليها بالقانون إدراكًا من "الدولة" الناشئة لأهمية الأعياد في تشكيل ثقافة انتماء اليهود لـ"أرض إسرائيل" و"للتراث" اليهودي والاجتماعي[54].

كما وضع مجلس "الدولة" المؤقت قانون الطوابع البريدية المعتمدة في "إسرائيل" منذ 15 أيار (مايو) 1948، وهي الطوابع التي تصدرها الحكومة المؤقتة والمكتوب عليها "البريد العبري"[55].

هدفت "الحكومة الإسرائيلية" المؤقتة إلى تعزيز حضورها على مستوى الرمز والشعار في المجالات المختلفة.

أصدر مجلس "الدولة" المؤقت قانونًا لتحديد جنسية البواخر في "إسرائيل" وضرورة رفع العلم "الإسرائيلي" عليها، ونصّ على أن كل باخرة تعمل في "إسرائيل" هي "إسرائيلية" الجنسية، وأن كل باخرة مسجلة في "دولة إسرائيل" يجب عليها أن ترفع علم الأسطول الجاري لـ"دولة إسرائيل"، وحدد القانون تفاصيل هذا العلم، وهدد القانون بمن يرفع شعارًا مخالفًا بالسجن أو الغرامة[56].

7- القدس "عاصمة لإسرائيل"!

طالت اليد الإسرائيلية إلى محاولة تزوير الجغرافيا، فهدفت إلى تحويل حديقة القدس العربية إلى عاصمة لدولة "إسرائيل"، وذلك لإتمام عملية فرض "الهوية اليهودية" على كل المجالات المكونة "للدولة".

لم تأبه "إسرائيل" لقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها المتعلقة بالقدس والتي ترفض أن تكون المدينة عاصمة لليهود وللعرب، وتحدّت "إسرائيل" هذا الأمر، ففي 13 كانون الأول (ديسمبر) 1949 رفض بن غوريون رفضًا قاطعًا قبول تدويل القدس،

وقال إن توصيات الأمم المتحدة في هذا الشأن غير قابلة للتنفيذ بتاتًا، كما أعلن الكنيست في الوقت نفسه أنه سيعقد اجتماعه القادم في القدس(57)، وفي 23 كانون الأول (ديسمبر) 1949، عقد الكنيست أولى جلساته في القدس(58)، وقرر بن غوريون بعد ذلك نقل مقر الحكومة ووزاراتها من تل أبيب إلى القدس، وبالرغم من اعتراض جهات "إسرائيلية" على القرار خوفًا من أضرار عسكرية وسياسية محتملة، إلا أن صوت بن غوريون كان الأقوى، وتم نقل الحكومة والوزارات، باستثناء وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية(59)، وحدث انقسام في المواقف بين الحركة الاستيطانية التي كانت ترغب في بقاء قوتها في أطراف "الدولة"، وبين توطين المؤسسات الإدارية والمالية والخدماتية في "تل أبيب"، وبين رغبة الحكومة بقيادة بن غوريون لتحقيق حلم ديني وأيديولوجي مضمونه تحويل القدس لعاصمة "إسرائيل" ومركز الحكم فيها(60).

ولإعطاء مزيد من الشرعية على قيام الحكومة بنقل العاصمة من تل أبيب إلى القدس فقد دعت الحكومة الكنيست للاجتماع بتاريخ 23 كانون الثاني (يناير) 1950، لطرح مشروع القدس عاصمة أبدية "لإسرائيل"، وفعلًا تم اتخاذ القرار، وأعلنت الكنيست "أن القدس عاصمة "إسرائيل" الأبدية"(61)، ولإعطاء بعد دولي على العاصمة المزعومة، ولتطبع بالطابع السياسي، أعلنت الخارجية الإسرائيلية في 4 أيار (مايو) 1952، عن نيتها نقل مكاتبها للقدس حال انتهاء الترتيبات الأمنية، وللضغط على الدول للتعامل مع وزارة الخارجية في القدس تم الإعلان في "إسرائيل" أن تقديم أوراق الاعتماد الخاصة بالسفراء والمفوضين والملحقين الدبلوماسيين لن تقبل ما لم تقدم في القدس(62).

8- التوجه الحكومي لاغتصاب الأراضي

سارعت "الحكومة الإسرائيلية" مع بداية إنشاء "الدولة" إلى الاستيلاء على الأراض الفلسطينية التي هُجر أهلها إبان حرب عام 1948.

عقدت "الحكومة الإسرائيلية" صفقة مع الصندوق القومي اليهودي في 27 كانون الأول (ديسمبر) 1949، حيث قامت الحكومة ببيع الصندوق مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، مع أن هذا القرار لم يكن قرارًا رسميًا ولا قانونيًا، حيث أن هذه الممتلكات حصلت عليها الحكومة في الحرب، وحتى القوانين التي سنتها الحكومة في الأشهر الأولى لقيام "دولة إسرائيل" لم تعط الحكمة حق تملك هذه الأراضي، وفي تشرين الأول (أكتوبر) 1950 باعت الحكومة مليون دونم أخرى للصندوق القومي اليهودي(63)، وكان هدف ابن غوريون الذي وقف خلف عملية البيع هو منع أي طرف دولي أن يفرض على "إسرائيل" إعادة الأرض إلى الفلسطينيين الذين يمكن أن يختاروا العودة حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194(64).

لم تتأخر "إسرائيل" في التعامل مع الأراضي التي هُجر منها أهلها

الفلسطينيين، بعد عمليات التهجير التي مارستها العصابات الصهيونية المسلحة، خاصة أن الاستيلاء على الأرض هي إحدى ركائز الفكر والممارسة عند الحركة الصهيونية.

عيّنت "الحكومة الإسرائيلية" في 15 تموز (يوليو) 1948 أول "قيم لأملاك الغائبين"، وأصدرت الحكومة بعد ذلك سلسلة من التعليمات، تمنع الفلسطينيين من العودة إلى الأملاك التي تركوها خلال الحرب أو قبلها مباشرة، ليصبح الفلسطينيون غائبين عن أرضهم وتمنع عودتهم إليها[65].

في مجال التشريع وضعت الحكومة قانونًا يتعامل مع "أملاك الغائبين"، لوضع عملية الاستيلاء على أراضي العرب الفلسطينيين الذين بقوا في أرضهم ضمن إطار قانوني تشريعي.

في 20 آذار (مارس) 1950 تم إقرار قانون أملاك الغائبين، وحدد الغائب بأنه أي شخص لم يتواجد بأي وقت خلال الفترة الواقعة بين 29 تشرين الثاني (أكتوبر) 1947 وحتى إعلان حالة الطوارئ، وكان المالك الشرعي لأي ملك أو استفاد منه مباشرة أو بواسطة شخص آخر خلال هذه الفترة، وكان هذا الشخص مواطنًا أو متجنسًا بالجنسية اللبنانية، أو المصرية، أو السورية، أو السعودية، أو الأردنية، أو العراقية، أو اليمنية، أو كان مواطنًا فلسطينيًا وغادر مكان سكنه المعتاد في فلسطين لمنطقة خارج فلسطين قبل الأول من أيلول (سبتمبر) 1948، أو لمنطقة في فلسطين واقعة في حينه تحت سيطرة قوات أرادت منع قيام "دولة إسرائيل" أو حاربتها بعد قيامها[66].

أعطى القانون القيم على أملاك الغائبين القدرة بيع هذه الأملاك، ويصبح الثمن الذي حصل عليه القيم أملاكًا تحت عهدته، لكن القانون أيضًا حدد للقيم إذا كانت أملاك الغائبين أرضًا أن يتم بيعها فقط إلى سلطة التطوير بعد إنشائها حسب القانون، وقبل أن تؤسس هذه السلطة باعت الحكومة "الإسرائيلية" مليوني دونم للصندوق القومي اليهودي، وفي 29 أيلول (سبتمبر) 1953 بيعت جميع أملاك الغائبين إلى سلطة التطوير[67].

مع العلم أن الحكومة الإسرائيلية قد أحدثت لجنة التطوير عام 1950 والتي مُنحت صلاحية كاملة كممثلة للحكومة من أجل السيطرة على الأراضي التي كانت مملوكة للعرب الفلسطينيين الذين طردوا خلال النكبة، وإدارة هذه الأرض لخدمة أهداف الدولة الجديدة بما في ذلك بيع هذه الأراضي للصندوق "القومي الصهيوني" كما حدث بين عامي 1950-1953[68]، بالإضافة إلى استحداث منصب حارس أملاك الغائبين عام 1950 الذي أكمل السيطرة على الأراضي التي رأت الحكومة فصلها عن إدارة سلطة التطوير[69].

9- التوحد الحكومي لإحلال الفلسطيني بالإسرائيلي

كان هدف الدولة الإسرائيلية دائمًا هو صبغ السمة اليهودية في كل مجال، لذا عبرت "إسرائيل" عن ذلك بسلسلة من

القوانين والقرارات عبر الشعارات والرموز والأمور العملية.

أ- قانون العودة:

صدر قانون "العودة" في 5 تموز (يوليو) 1950، ونصّ على أن لكل يهودي الحق في الهجرة إلى "إسرائيل"، واستثنى اليهودي الذي يعمل ضد الشعب اليهودي أو أن هجرته قد تعرض صحة الجمهور "الإسرائيلي" للخطر[70]، ونصّ القانون أيضًا على أن كل يهودي هاجر إلى فلسطين (قبل سريان القانون)، وكل يهودي ولد في فلسطين قبل القانون أو بعد يعتبر مهاجرًا وفق هذا القانون[71].

ويعدّ قانون "العودة" محطة مهمة في تحقيق الفكرة الصهيونية، بإقامة دولة يهودية في فلسطين، بعد طرد سكانها الأصليين، وتجميع اليهـود فيها، ويقول دافيد بن غوريون فـي معرض تقديمه للقانون في الكنيست: "الدولة الصهيونية ليست دولة يهودية بمقتضى كون اليهود يشكلون أغلبية سكانها فحسب، بل بحكم كونها دولة لليهود في كل مكان، ولكل يهودي يرغب في ذلك"، وأضاف ابن غوريون لتأكيد مركزية قانون "العودة": "إن هذا القانون يجسد مقصدًا من مقاصد "دولة إسرائيل" ألا وهو تجميع المنفيين"[72]، وبذلك أصبح قانون "العودة" أهم بند تشريعي جرى تبنيه لتحقيق الأهداف الصهيونية[73].

من هنا نرى أنه حسب قانون العودة يتم اكتساب "المواطنة الإسرائيلية" من قوة القانون (قانون العودة) الذي يسري على اليهود فقط، أي أن اليهود يحظون بالمواطنة بفعل "الدم"، بينما العربي يحصل عليها بفعل إقامته على الأرض، وهذا الاستعمال للمعيار البيولوجي هو الذي أعطى لقانون العودة سياقاته العنصرية[74]، ويرى البعض في قانون العودة أنها محاولة لقلب القوانين النازية التي اضطهدت المنحدرين من جد يهودي اتجاه قانون العودة ليعطي المواطنة أي شخص يثبت صلة قربى ضمن مدة تغطي ثلاثة أجيال بالرغم من معارة ذلك لتعريف الحاخامي لليهودية الذي يؤكد أن المولدين من أمه يهودية[75].

ب- قانون الجنسية:

عمليًا، كان قانون الجنسية تكريسًا ومكملًا وتأكيدًا لقانون العودة.

طُرح مشروع قانون "الجنسية الإسرائيلي" إلى الكنيست الأول في 3 تموز (يوليو) 1950، لكن البت فـي أمـره أُجّل بسبب حل الكنيست، وحين قـدم المشروع ثانية إلى الكنيست الثاني فـي تموز (يوليو) 1951، شرح رئيس الوزراء دافيد بن غوريـون النقاط الرئيسة للمشروع الذي عدّه مكـملًا لقانــون العودة، وبيّن "أن هذين القانونين معًا هـما العهد الذي وعدنا به كـل يهودي فـي المنفى... وأن "إسرائيل" ليست "دولة يهوديـــة" فقط، لأن أغلبية السكان مـن اليهود، ولكنها "دولة" لجميع اليهود حيثما وجدوا، ولـكل يهــودي يرغب في المجيء إلى هنا..، إن هذا الحق موروث لليهودي لمجرد كونه يهوديًا"[76].

يقول البند الثالث من هذا القانون "تُمنح الجنسية للمهاجرين إلى "إسرائيل" حسب قانون "العودة" أو لأبنائهم، وللمقيمين في "إسرائيل"، وللمقيمين في "إسرائيل" بدون علاقة بمكان الولادة"، أما البند السادس فقد نَصّ على منح الجنسية من دون شروط لمن خدم في جيش "الدفاع الإسرائيلي" أو أية خدمة عسكرية، أو لأهل ثكلوا ابنهم أثناء تأدية الخدمة العسكرية(77).

يمكننا أن نرى أن الحكومة "الإسرائيلية" عملت منذ البداية على تركيز السلطات بيدها، وترتيب ودمج المؤسسات الصهيونية المختلفة التي كانت قبل "الدولة"، ضمن مؤسسات "الدولـــة" الناشئة، وسمحت "الدولة" لـــها بممارسة الأنشطة التي تعزز مركزية (إسرائيل)، وتساعدهـــا فـــي الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وإحلال الصهيوني المهاجر محل الفلسطيني صاحب الأرض.

واجتهدت الحكومات المتعاقبة على تعزيز "الهوية اليهودية" حتى على المستوى الرمزي، فسنّت القوانين وأصدرت التشريعات اللازمة لذلك، مثل: قانون "العودة"، ونقل "العاصمة" إلى مدينة القدس.

علميًّا، يمكن القول إن قيام دولة "إسرائيل" جاء كتكريس ونتيجة للجهد والنشاط السياسي الذي مارسته المؤسسات والهيئات الصهيونية، والتي انضوت (هذه المؤسسات والهيئات) تحت عنوان الدولة الإسرائيلية الناشئة، والتي اغتصبت بدورها الأراضي الفلسطينية، وهجرت أهلها.

***

الهوامش

*** دكتور في التاريخ القديم – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الجامعة اللبنانية**

(1) شفير، غرشون: الأرض، العمل والسكان، ص165.

(2) بيري، يورام: جنرالات في مجلس الوزراء، ص25.

(3) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية، مج6، ص334.

(4) Hacohen, Dvora: Immigrants in Turmoil, p. 99.

(5) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية والصهيونية، مج6، ن ص334.

(6) بسيسو، حمدي فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد (الانتداب)، ص623.

(7) عجوة، موسى حسن: الهستدروت في (إسرائيل)، ص 21.

(8) رينبرج، لف: توجهات في المجتمع الإسرائيلي، ص 9.

(9) حيدر، عزيز: العرب في الهستدروت، ص22-23.

(10) انظر: الملحق رقم (3)، ص217.

(11) بيري، يورام: جنرالات في مجلس الوزراء، ص33.

(12) مباشر، عبده: المؤسسة العسكرية في (إسرائيل)، ص135-136.

(13) قهوجي، حبيب: الصحافة والمجتمع الإسرائيلي، ص67-68.

(14) منصور، جوني، فادي نحاس: المؤسسة العسكرية في (إسرائيل)، ص108.

(15) Martin Van Creveld: The Sword and the Olive, p. 108.

(16) جبارين، يوسف: التخطيط القومي في "إسرائيل"، ص 27.

(17) **يغال ألون**: ولد عام 1918 في مستوطنة قرب طبرية، ويعدّ من القادة الكبار في حرب عام 1948، ومن رؤساء حركة الكيبوتسات وحزب العمل، وتدرج في المناصب في البالماح حتى أصبح رئيسًا لها العام 1945، وشارك بفعالية في حرب 1948، وانضم بعد قيام (الدولة) إلى حزب المابام، وكان من معارضي ميل الحزب للاتحاد السوفيتي، وله مواقف متشددة من العرب الفلسطينيين في "إسرائيل"، وكان أحيانًا يؤيد فكرة ترحيلهم. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية الإسرائيلية، ص54).

(18) الدسوقي، مراد إبراهيم: بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي، ص56.

(19) كوهن، أفنر: (إسرائيل) والقنبلة النووية، ص19.

(20) عزمي، محمود: الخيار النووي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، ع43، ص93.

(21) المطيري، حميدي: الخيار النووي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، ص65.

(22) هيرش، سيمور: خيار شمشون، ترجمة ميخائيل خوري، ص18.

(23) محارب، محمود: سياسة الغموض النووي الإسرائيلية، مجلة سياسات عربية، ع2، ص61.

(24) بن عاموس جرنيت، شموئيل: الاستخبارات العسكرية إلى أين؟ (عبري)، ص26.

(25) بلاك، ايلان، بني موريس: الحروب السرية للاستخبارات الإسرائيلية، ص79.

(26) بن عاموس جرنيت، شموئيل: الاستخبارات العسكرية إلى أيمن؟، ص 26.

(27) توماس، غوردون: جواسيس جدعون، ص 46.

(28) بن عاموس جرنيت، شموئيل: الاستخبارات العسكرية إلى أيمن؟، ص 26.

(29) (فريق مختصين)، الموساد التاريخ والحاضر، مقدمة المترجمين لكتاب "سيدة الموساد"، ص10.

(30) أدلر، حاييم: جهاز التعليم كمبلور للقوة، ص 8.

(31) **زلمان شازار:** ولد في بيلاروسيا عام 1889، ودرس في ألمانيا، وساهم في إقامة حركة العمال الصهيونية، وهاجر إلى فلسطين العام 1924، وكان عضوًا في معظم الهيئات الصهيونية التمثيلية، وأصبح وزيرًا للتربية والتعليم عام 1949، وأصبح رئيسًا لـ(إسرائيل) في العام 1963، (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 281).

(32) هوانة، سمير: نظام التعليم العام في الكيان الإسرائيلي، البعد التربوي للكيان الإسرائيلي، ص 254.

(33) حيدر، عزيز: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص23.

(34) أبو عصبة، خالد: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص 63 – 64.

(35) هوانة، سمير: نظام التعليم العام في الكيان الإسرائيلي، البعد التربوي للكيان الإسرائيلي، ص 255.

(36) أبو عصبة، خالد: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص 63.

(37) حيدر، عزيز: جهاز التعليم في (إسرائيل)، ص30.

(38) عميت، غيش: بيع الكتب العربية، ص30.

(39) **يعقوب دوري:** ولد العام 1899 في روسيا وهاجر إلى فلسطين العام 1906، وكان من أوائل مؤسسي الهاغاناة، وتولى قيادتها من العام 1939 حتى العام 1945، ومرة ثانية من العام 1945 حتى قيام (إسرائيل)، عندما تولى رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، لكنه ترك منصبه في أواخر العام 1948 بسبب وضعه الصحي ليعينه ابن غوريون مديرًا لأقسم العلوم والتطوير في مكتبه حتى العام 1953 ليتولى بعدها رئاسة معهد التخنيون. (منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص 233).

(40) مصطفى، مهند: الأكاديميا الإسرائيلية وبناء (الدولة)، ص55.

(41) الريس، نزار: البحث العلمي في (إسرائيل)، البعد التربوي للكيان الإسرائيلي، ص317.

(42) حيدر، عزيز: (إسرائيل)، الفرد والمجتمع، ص 4.

(43) الشبل، يوسف: البنك المركزي الإسرائيلي، ص 131-132.

(44) الشبل، يوسف: البنك المركزي الإسرائيلي، ص 132.

(45) سلمان، رشيد سلمان: التغييرات الاقتصادية، ص 102.

(46) جريس، حسام: الاقتصاد الإسرائيلي، ص17.

(47) جمال، أمل: الصحافة والإعلام في (إسرائيل)، ص 200.

(48) القزاز، إياد: الصحافة في (إسرائيل)، ص 140.

(49) مصالحة، محمد: الرقابة العسكرية، ص 101.

(50) جمال، أمل: الصحافة والإعلام في (إسرائيل)، ص 203-204.

(51) جمال، أمل: الصحافة والإعلام في (إسرائيل)، ص 205.

(52) الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص 210.

(53) انظر: الملحق رقم (2)، ص215.

(54) منصور، جوني: الأعياد اليهودية، ص36.

(55) انظر: الملحق رقم (5)، ص221.

(56) انظر: الملحق رمق (6)، ص222.

(57) موسى، فرج: المخطط الصهيوني ومدينة القدس، ص120.

(58) الهزايمة، محمد عوض: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ص119.

(59) مائير، غولدا: حياتي، ص118.

(60) خمايسي، راسم: حول المركز والأطراف في (إسرائيل)، ص10.

(61) الهزايمة، محمد عوض: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ص120.

(62) الهزايمة، محمد عوض: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ص121-122.

(63) أبو راس، ثابت، الصندوق القومي اليهودي، ص 27.

(64) حيدر، عزيز، سياسة (إسرائيل) نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين، ص11.

(65) حيدر، عزيز، سياسة (إسرائيل) نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين، ص7.

(66) انظر: الملحق رقم (7).

(67) حيدر، عزيز، سياسة (إسرائيل) نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين، ص10-11.

(68) زريق، رائف: الأرض، القانون والأيديولوجيا، ص 24.

(69) زريق، رائف: الأرض، القانون والأيديولوجيا، ص 25.

(70) Arnold Blumberg: The History of Israel, p 92.

(71) انظر: الملحق رقم (8)، نص قانون (العودة).

(72) المسيري، عبد الوهاب: حول قانون (العودة)، ص 18.

(73) عبد الله، داوود: قانون (العودة) الإسرائيلي، ص80.

(74) ياهف، دان: قانون (العودة) مقابل حق العودة، ص 82.

(75) شبرد، ناعومي: المهاجرون الروس في (إسرائيل)، ص 99.

(76) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، ص76.

(77) منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ص345.

***

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الموسوعات العلمية والمعاجم العربية:

1- بسيسو، حمدي فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب (1920-1948م)، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج1، بيروت، ط1، 1995.

2- المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهودي واليهودية والصهيونية، 8 أجزاء، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999.

3- هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، دمشق، سوريا، 1996.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

4- المطيري، حميدي: الخيار النووي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي (1948-1990م)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، 1989.

ثالثًا: المراجع العربية:

5- جمال، أمل: الصحافة والإعلام في إسرائيل، بين تعددية البنية المؤسساتية وهيمنة الخطاب القومي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، ط1، 2005.

6- الزرو، صلاح: المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، مركز أبحاث رابطة الجامعيين، الخليل، 1995.

7- قهوجي، حبيب نوفل: الصحافة والمجتمع الإسرائيلي، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 1974.

8- مباشر، عبده: المؤسسة العسكرية في إسرائيل، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية (جامعة الدول العربية) القاهرة، 1977.

9- منصور، جوني، فادي نحاس: المؤسسة العسكرية في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، ط1، 2009.

10- منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، ط1، تشرين الثاني 2009.

11- الهزايمة، محمد عوض: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

رابعًا: المراجع الأجنبية المترجمة:

12- بلاك، إيان، بني موريس: الحروب السرية للاستخبارات الإسرائيلية، (ترجمة: إلياس فرحات)، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

13- بيري، يورام: جنرالات في مجلس الوزراء، (ترجمة: حسن خضر)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، ط1، 2007م.

14- توماس، إوردون: جواسيس جدعون، التاريخ السري للموساد، (ترجمة: مروان سعد الدين)، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط1، 2007.

15- شافير، غيرشون: الأرض، العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني، ذاكرة دولة وهوية، (ترجمة: أنطوان شلمت)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مرار)، رام الله، فلسطين، ط1، 2002.

16- كوهن، أفنر: إسرائيل القنبلة النووية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، ط1، 1998.

17- مائير، غولدا: حياتي (ترجمة: دار الجليل)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، ط1، 1989.

18- المسيري، عبد الوهاب: حول قانون العودة، قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين، إصدار مركز العودة الفلسطيني، لندن، (ترجمة: ونشر مركز باحث للدراسات)، بيروت، 2008.

19- هيرش، سيمور: خيار شمشون، ترسانة إسرائيل النووية وسياسة أمريكا الخارجية، (ترجمة: ميخائيل خوري)، شركة الأرض للنشر المحدودة، ط1، 1992.

خامسًا: الدوريات العربية:

20- أدلر، حاييم: جهاز التعليم كمبلور للقوة: الاستمرارية حيال التجديد، ترجمة: نادر أبو تامر، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 29، 2008.

21- حيدر، عزيز: العرب في الهستدروت، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، العددان 221-222 آب (أغسطس)، أيلول (سبتمبر) 1991.

22- حيدر، عزيز: جهاز التعليم في إسرائيل: التقصير، الفجوات، ومحاولات الإصلاح والعصرنة، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 29، 2008.

23- خمايسي، راسم: حول المركز والأطراف في إسرائيل، وتبعاتها التخطيطية والاجتماعية، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 28، 2007.

24- الدسوقي، مراد إبراهيم: بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 120، نيسان (أبريل) 1995.

25- أبو راس، ثابت: الصندوق القومي اليهودي: الصراع على ماضيه ومستقبله، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 28، 2007.

26- رينبرج، لف: توجهات في المجتمع الإسرائيلي، (ترجمة: مختارات إسرائيلية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 106، تشرين الأول (أكتوبر) 2003.

27- زريق، رائف: الأرض، القانون والإيدولوجيا، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 54، 2014.

28- شبرو، ناعومي: المهاجرون الروس في إسرائيل، دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 38، بيروت 1999.

29- الشبل، يوسف: البنك المركزي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، العدد 8، نيسان (أبريل) 1972.

30- عزمي، محمود: الخيار النووي الإسرائيلي، ضرورة استراتيجية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، العدد 43، آذار 1975.

31- عميت، غيش: بيع الكتب العربية للفائزين بمناقصة شراء نفايات الورق، قضايا إسرائيلية، (ترجمة: وجدان عثامنة)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 36، 2009.

32- محارب، محمود: سياسة الغموض النووي الإسرائيلية: الخلفية والأسباب والأهداف، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، العدد 2، أيار (مايو) 2013.

33- مصالحة، محمد: الرقابة العسكرية، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 28، 2007.

34- مصطفى، مهند: الأكاديميا الإسرائيلية وبناء الدولة: من التوجه الجمهوراني إلى قيم الخصخصة، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 29، 2008.

35- منصور، جوني: الأعياد اليهودية، من حرفية الكتاب إلى تسييسها، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العودة 25، 2007.

36- ياهف، دان: قانون العودة مقابل حق العودة، قضايا إسرائيلية، (ترجمة: مدار)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين، العدد 17-18، 2005.

سادساً: المراجع الأجنبية:

37- Blumberg, Arnold: The History of Isreal, Greemwood Press, Westport, CT, Publication, 1998.

38- Creveld, Van: The Sword and the olive. "A critical History of the Israeli Defense force" Public

39- Hacohen, Dvora: Immigrants in Turmoil, mass Immigrantion to Israel and Its repercussions in the 1950 and after Syracuse university press, 2003.